

هكذا عدم العمل



٢٠٥٨
١

الجمهورية العربية السورية
المملكة الأردنية الهاشمية



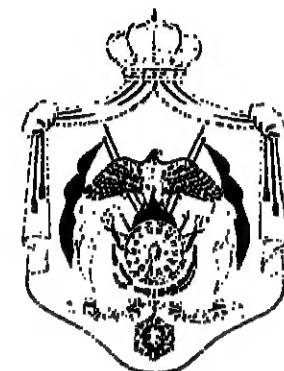
عمان : الاحد ٣٠ ربيع الأول سنة ١٤٢٤ هـ. الموافق ١ حزيران سنة ٢٠٠٣ م.

رقم العدد: ٤٦٠١

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

Handwritten signature or mark

مكتبة الجامعة الأردنية
٢٠٠٣ - ٢٠٠٤
رقم التسلسل ٢٠٥٨



الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

رقم العدد ٤٦٠١ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١

قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٣

قانون غرف الصناعة

مكتبة جامعة عمان

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨
لصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت
الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في
اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٣

قانون غرف الصناعة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون غرف الصناعة لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة .
الوزير : وزير الصناعة والتجارة .
الغرفة : غرفة صناعة الأردن .
الهيئة العامة : الهيئة العامة للغرفة .
المجلس : مجلس إدارة الغرفة .
الرئيس : رئيس المجلس .
الغرف الصناعية : أي غرفة صناعية ورد النص عليها في المادة (٢٢) من
هذا القانون .

هذا هو النص

القطاع الصناعي: مجموع الشركات والمؤسسات العاملة في نوع أو أكثر من أنواع الصناعة كما يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

الصناعة: أي نشاط يهدف إلى تحويل المواد بوسائل الإنتاج المختلفة إلى منتج جديد، بحيث ينتج عن هذا التحويل تغيير أساسي في شكلها أو مكوناتها أو نوعها أو طبيعتها بما في ذلك العمليات الكيميائية والخلط والقص والتشكيل والتجميع والتعبئة والتغليف مما يؤدي إلى تغيير في بند التعريف الفرعي في النظام الجمركي المنسق أو أن تكون القيمة المضافة لا تقل عن نسبة معينة يتم تحديدها لكل قطاع صناعي وفروعه بتعليمات يصدرها الوزير، كما وتشمل الشطة التعدين والكهرباء.

المؤسسة الصناعية: أي شركة أو مؤسسة فردية غرضها الأساسي الصناعة وتعمل في قطاع صناعي معين ورأس مالها المسجل ثلاثون ألف دينار فأكثر وعدد عمالها الأردنيين عشرة عمال فأكثر مشتركين في الضمان الاجتماعي، أو أي مؤسسة أخرى غرضها الأساسي الصناعة يقرر الوزير أنها مؤسسة صناعية نظراً لحجم صادراتها ومقدار رأس مالها المسجل وبغض النظر عن عدد العاملين فيها.

المؤسسة الحرفية: أي شركة أو مؤسسة فردية غرضها الأساسي الصناعة، رأس مالها المسجل أقل من ثلاثين ألف دينار أو عدد عمالها الأردنيين المشتركين في الضمان الاجتماعي يقل عن عشرة عمال.

المادة ٣-١- تنشأ في المملكة غرفة تسمى (غرفة صناعة الأردن) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها بما في ذلك إبرام العقود والاقتراض وقبول المساعدات والهبات والتبرعات ولها حق التقاضي وينوب عنها في الإجراءات القضائية أي محام توكله لهذه الغاية.

ب- يكون مركز الغرفة في مدينة عمان.

المادة ٤- تهدف الغرفة إلى تحقيق ما يلي:-

- المشاركة في رسم السياسة العامة للصناعة وفي وضع الاستراتيجية والخطط اللازمة لتنفيذها.
- المشاركة في تنمية الصناعة الوطنية وتطويرها.
- رعاية مصالح جميع المؤسسات الصناعية والمؤسسات الحرفية.
- تعزيز التعاون بين الغرف الصناعية وبينها وبين الاتحادات وغرف الصناعة العربية والأجنبية.
- العمل على تعزيز قدرات الغرف الصناعية وتنسيق جهودها.

المادة ٥- تتولى الغرفة في سبيل تحقيق أهدافها المهام التالية:-

- تمثيل الصناعيين والغرف الصناعية أمام أي جهة، رسمية أو غير رسمية، داخل المملكة أو خارجها.
- المشاركة مع الجهات ذات العلاقة في عقد المؤتمرات الصناعية والاقتصادية وفي الأنشطة المحلية والعربية والدولية ذات الطابع الصناعي والاقتصادي وتنظيمها.
- القيام بالدراسات والبحوث ذات العلاقة بالصناعة الوطنية ونشرها وتحديثها.

هكذا حصل

- د- جمع المعلومات والاحصاءات المتعلقة بالصناعة الوطنية ولتطويرها وتحديثها وتزويد الصناعيين بها وإنشاء مركز للمعلومات لتوفير أحدث البرامج المتعلقة بالصناعة والاقتصاد وذلك بالتعاون مع مراكز المعلومات الأردنية والعربية والدولية وبالتنسيق مع الغرف الصناعية .
- هـ- تقديم المقترحات الخاصة بالتشريعات القائمة ومشروعات القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالصناعة والاقتصاد .
- و- تقديم المشورة الفنية والتقنية الصناعية منها والاقتصادية والاستعانة لهذه الغاية بالخبراء والاقتصاديين .
- ز- السعي لفض النزاعات التي تنشأ بين الغرف الصناعية أو بينها وبين الصناعيين أو أي جهات أخرى أردنية أو غير أردنية بتسوية ودية أو بالتحكيم .
- ح- أي مهام أخرى ذات علاقة بأهدافها .

المادة ٦- تتألف الغرفة من هيئة عامة ومجلس إدارة .

الهيئة العامة

المادة ٧- تتكون الهيئة العامة للغرفة من المؤسسات الصناعية المنتسبة الى الغرف الصناعية والمسددة للالتزامات المالية المترتبة عليها وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٨- تمارس الهيئة العامة للغرفة الصلاحيات التالية :-

- أ- مناقشة سياسة الغرفة واقتراح تعديلها .
- ب- إقرار مشروع الموازنة السنوية للغرفة .

- ج- إقرار التقرير السنوي عن أعمال المجلس والحسابات الختامية والميزانية العمومية للغرفة .
- د- تعيين مدقق حسابات قانوني للتدقيق حسابات الغرفة وتحديد أتعابه .
- هـ- الرقابة الإدارية والمالية على أعمال المجلس .
- و- مناقشة الأمور التي يعرضها عليها المجلس واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها .

المادة ٩- أ- تجتمع الهيئة العامة مرة على الأقل كل سنة ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاتها بحضور ثلثي أعضائها المسددين لرسوم العضوية وإذا لم يتوافر هذا النصاب خلال ساعة واحدة من الوقت المحدد للاجتماع فيؤجل الاجتماع مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد للاجتماع الأول ، ويكتفى بنشر الدعوة في صحيفتين محليتين يوميتين لمرتين ، ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونياً مهما كان عدد الحضور ، وتتخذ الهيئة العامة قراراتها في اجتماعها العادي بأكثرية اصوات الأعضاء الحاضرين على الأقل .

ب- يتم تبليغ الدعوة لاجتماعات الهيئة العامة بالبريد المسجل والنشر في صحيفتين محليتين يوميتين ولمرة واحدة قبل ثلاثين يوماً على الأقل من موعد ذلك الاجتماع على أن تتضمن هذه الدعوة جدول الأعمال .

المادة ١٠- أ- تجتمع الهيئة العامة برئاسة الرئيس أو نائبه عند غيابه وفي حال غيابهما معاً تنتخب رئيساً للاجتماع .

ب- يكون التصويت في اجتماعات الهيئة العامة علناً ، الا انه يجوز ان يكون بطريقة الاقتراع السري إذا وافق أكثر من ربع أعضاء الهيئة العامة الحاضرين على ذلك .

هكذا حسب الامر

المادة ١١-أ- يجوز دعوة الهيئة العامة إلى اجتماع غير عادي للنظر في أمور معينة، وفي هذه الحالة لا يجوز البحث في غير المسائل التي عقد الاجتماع من أجلها إلا إذا كانت مرتبطة بها أو متفرعة عنها.

ب- تتم دعوة الهيئة العامة إلى الاجتماع غير العادي بدعوة من الرئيس أو نائبه عند غيابه في أي من الحالتين التاليتين :-

١- إذا رأى المجلس ضرورة لذلك.

٢- بناء على طلب خطي مقدم من (٢٥٪) من أعضاء الهيئة العامة على الأقل، وعلى المجلس في هذه الحالة دعوة الهيئة العامة للاجتماع خلال عشرين يوم عمل من تاريخ تسلم المجلس هذا الطلب شريطة أن تتضمن هذه الدعوة جدول أعمال الاجتماع.

ج- تتخذ الهيئة العامة لقراراتها في اجتماعها غير العادي بأكثرية لا تقل عن (٧٥٪) من أصوات الأعضاء الحاضرين.

المادة ١٢- إذا لم تستكمل الهيئة العامة بحث جميع الأمور المدرجة على جدول أعمالها، يجوز لرئيس الاجتماع وبموافقة الحاضرين في الاجتماع تأجيله إلى موعد آخر يحدد أثناء الجلسة دون حاجة إلى دعوة جديدة للاجتماع الهيئة العامة وفق الأصول المتبعة في هذا القانون.

مجلس إدارة الغرفة

المادة ١٣-أ- يتولى شؤون الغرفة مجلس إدارة يتألف من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة عشر عضواً وعلى النحو التالي :-

١- ممثلين اثنين من كل غرفة صناعية يختارهما مجلس إدارتها إذا كان مدته المؤسسات الصناعية المنتسبة لها يقل عن حد معين يتم تحديده بمقتضى نظام صادر استناداً لأحكام هذا القانون.

٢- ممثل اضافي أو أكثر يختاره مجلس إدارة الغرفة الصناعية يمثل عدداً من المؤسسات الصناعية يزيد على الحد المشار إليه في البند (١) من هذه الفقرة على أن يتم تحديد هذا العدد بمقتضى النظام المشار إليه في البند (١) من هذه الفقرة.

٣- عضو عن كل قطاع صناعي يتم انتخابه من قبل المؤسسات الصناعية المسجلة في هذا القطاع.

٤- عضو واحد يمثل المؤسسات الحرفية.

ب- إذا كانت المؤسسة الصناعية المشار إليها في البند (٣) من الفقرة (١) من هذه المادة تعمل في أكثر من قطاع صناعي فيتم تمثيلها في قطاع صناعي واحد تختاره لهذه الغاية.

ج- ١- يتم اختيار العضو المشار إليه في البند (٤) من الفقرة (١) من هذه المادة في اجتماع يعقده المجلس لهذه الغاية بدعوة من الرئيس وبحضور رؤساء مجالس إدارة الغرف الصناعية، ويتخذ القرار في هذه الحالة بأغلبية أصوات الحاضرين على الأقل دون أن يكون للرئيس حق التصويت.

٢- إذا تساوت الأصوات فيعطى الرئيس رأياً مرجحاً.

المادة ١٤-أ- تكون مدة دورة المجلس أربع سنوات.

ب- ينتخب المجلس في أول اجتماع له من بين أعضائه الرئيس ونائباً له وأميناً للسر وأميناً للصندوق.

المادة ١٥- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

أ- وضع سياسة الغرفة وخطة عملها والإشراف على تطبيقها.

ب- إدارة الشؤون الإدارية والمالية للغرفة.

ج- العمل على تحقيق أهداف الغرفة ومهامها.

هكذا حدد

- د- دعوة الهيئة العامة للاجتماع ومناقشة توصياتها .
هـ- رعاية مصالح الصناعيين والدفاع عن حقوقهم .
و- إقرار التعليمات المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية للغرفة بما في ذلك التعليمات المتعلقة بشؤون الموظفين واللوازم .
ز- التعاون مع الجهات ذات العلاقة في إعداد مشروعات التشريعات المتعلقة بالصناعة والاقتصاد .
ح- تشكيل اللجان اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .
ط- تعيين موظفي الغرفة وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم وانتهاء خدماتهم .
ي- أي أمور أخرى تحقق أهداف الغرفة والقطاع الصناعي في المملكة .

المادة ١٦- يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه عند غيابه مرة على الأقل كل شهر أو بناء على طلب خطي يقدم من عشرة من أعضاء المجلس ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاته بحضور ما لا يقل عن أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ويتخذ قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين على الأقل وعلى العضو المخالف تثبيت مخالفته خطياً مع بيان أسبابها .

المادة ١٧- إذا انتهت مدة المجلس وتعدر إجراء انتخاب مجلس جديد لأسباب قاهرة يقدرها الوزير ، يستمر المجلس القائم في عمله إلى حين زوال هذه الأسباب وانتخاب مجلس جديد وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ١٨- يشترط في عضو المجلس ما يلي :-

- أ- أن يكون أردني الجنسية .
ب- أن لا يكون محكوماً عليه بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف والأخلاق أو محكوماً عليه بالإفلاس ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
ج- أن يكون مسدداً للرسوم والاشتراكات المترتبة عليه لغرفة الصناعة التي ينتسب إليها .
د- أن يكون رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة صناعية عضواً في الهيئة العامة للغرفة أو رئيساً لهيئة مديري تلك المؤسسة أو أحد مالكيها أو عضواً في مجلس إدارتها أو هيئة مديريها .

المادة ١٩- أ- إذا شغل مركز العضو في المجلس بالوفاة أو الاستقالة أو بإشهار إفلاسه أو إفلاس المؤسسة الصناعية التي يمثلها أو بصدر حكم قطعي عليه بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف والأخلاق أو بالتخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر مشروع أو بفقد أي من شروط العضوية ، يحل محله وللمدة المتبقية من دورة المجلس الشخص الذي يليه في عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات وإذا تعذر ذلك لأي سبب من الأسباب يختار الوزير من يحل محله للمدة المتبقية من دورة المجلس .

ب- إذا فقد المجلس نصابه القانوني أو تم حله بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ، يشكل الوزير لجنة مؤقتة لإدارة شؤون الغرفة ودعوة الهيئة العامة لانتخاب مجلس جديد خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً من تاريخ فقد المجلس لنصابه القانوني أو حله ، ويجوز للوزير تمديد هذه المدة وفقاً لما يراه مناسباً .

هكذا عدم التصديق

الشؤون المالية والإدارية للغرفة

المادة ٢٠-١- تبدأ السنة المالية للغرفة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها .

ب- أما بالنسبة للسنة المالية الأولى للغرفة فتبدأ من تاريخ إنشائها وفقاً لأحكام هذا القانون وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها .

المادة ٢١- تتكون الموارد المالية للغرفة مما يلي :-

- أ- نسبة من إيرادات الغرف الصناعية يتم تحديدها وطريقة تحصيلها بموجب الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .
- ب- عوائد استثمار أموالها .
- ج- الهبات والمساعدات والتبرعات وأي موارد أخرى ترد إليها على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني .
- د- رسوم الترشيح للإنتخابات .
- هـ- أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس .

الغرف الصناعية

المادة ٢٢-١- تكون الغرف الصناعية في المملكة على النحو التالي :-

- ١- الغرف المنشأة بمقتضى قانون الغرف التجارية والصناعية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٩ والمبينة أدناه :-
- غرفة صناعة عمان .
- غرفة صناعة إربد .
- غرفة صناعة الزرقاء .

٢- أي غرفة صناعية تنشأ في مركز أي محافظة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند إلى توصية مبررة من المجلس على أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد المؤسسات الصناعية القائمة في تلك المحافظة وحجمها والكفاية المالية المتوقعة للغرفة الصناعية .

ب- على الرغم مما ورد في المادة (٢٣) من هذا القانون ، يصدر الوزير ولمقاصد تنظيمية التعليمات اللازمة لتحديد علاقة الغرف الصناعية مع الغرفة .

المادة ٢٣- تتمتع الغرف الصناعية بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري ولها بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها بما في ذلك إبرام العقود والإقتراض وقبول المساعدات والهبات والتبرعات ولها حق التقاضي وينوب عنها في الإجراءات القضائية أي محام توكله لهذه الغاية .

المادة ٢٤-١- يتم تحديد النطاق الجغرافي لاختصاصات الغرف الصناعية في المحافظات المنشأة أو التي ستنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون بموجب قرار يصدره مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير .

ب- للغرف الصناعية فتح مكاتب لها ضمن منطقة اختصاصها الجغرافي وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٢٥-١- تهدف الغرف الصناعية ضمن اختصاصها المكاني إلى تحقيق مايلي :-

- ١- رعاية مصالح جميع المؤسسات الصناعية والمؤسسات الحرفية المنتسبة لها وتمثيلها لدى الغرفة .
- ٢- توثيق أواصر التعاون بين أعضاء الغرف الصناعية .
- ٣- المساهمة في ترويج المنتجات الصناعية المحلية .

هذا هو النص

ب- تتولى الغرف الصناعية في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- اصدار شهادات المنشأ للمنتجات الصناعية والتصديق على الفواتير والتوابع والكفالات والوثائق التجارية .
- ٢- المساهمة أو القيام بالتدريب المهني والتدريب اللازم لتطوير الصناعة والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الحرفية .
- ٣- المساهمة في تشجيع الاستثمار في منطقة اختصاصها المكاني .
- ٤- المشاركة في خدمة المجتمع المحلي .
- ٥- السعي لفض النزاعات التي تنشأ بين أعضائها أو بينهم وبين الصناعيين أو بين أعضاء الغرف الصناعية الأخرى بتسوية ودية أو بالتحكيم .

المادة ٢٦-١- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة ، على المؤسسات الصناعية والمؤسسات الحرفية الانساب إلى الغرفة الصناعية التي يقع مصنع أي منها في منطقة اختصاصها ، وتعتبر تلك المؤسسات عضواً واحداً مهما كان عدد المصانع التي تمتلكها في المملكة .

٢- إلا أنه يجوز للمؤسسات الصناعية والمؤسسات الحرفية التي يقع مركز إدارتها الرئيسي في منطقة اختصاص غرفة صناعية يختلف عن موقع المصنع أو المصانع التي تمتلكها ، أن تختار بين العضوية في الغرفة الصناعية التي يقع مركز إدارتها الرئيسي في منطقة اختصاصها وبين العضوية في غرفة صناعية واحدة يقع أحد مصانعها في منطقة اختصاصها .

ب- لا تشارك المؤسسات الحرفية في بحث أي من الأمور الداخلة في اختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة للغرفة الصناعية المنتسبة لها بما في ذلك حق الانتخاب والتصويت .

المادة ٢٧-١- تتألف كل غرفة صناعية من هيئة عامة ومجلس إدارة .

ب- تتكون الهيئة العامة لكل غرفة صناعية من المؤسسات الصناعية المنتسبة لها والمسددة لإلتزاماتها المالية المترتبة عليها .

ج- تتولى الهيئة العامة لكل غرفة صناعية المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- انتخاب مجلس إدارتها .
- ٢- مناقشة التقرير السنوي لمجلس إدارتها .
- ٣- إقرار الحسابات الختامية والميزانية العمومية .
- ٤- تعيين مدقق حسابات قانوني لغايات تدقيق حساباتها .
- ٥- النظر في الطلبات والمقترحات التي يقدمها أعضاء الهيئة العامة للغرفة الصناعية على أن تقدم لمجلس إدارتها قبل موعد عقد الاجتماع بعشرة أيام على الأقل .
- ٦- الرقابة الإدارية والمالية على أعمال مجلس إدارتها .

المادة ٢٨-١- يتألف مجلس إدارة كل غرفة صناعية من تسعة أعضاء تنتخبهم هيئتها العامة وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب- تكون مدة دورة مجلس إدارة الغرفة الصناعية أربع سنوات من تاريخ انتخابه وينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع يعقده رئيساً لمجلس إدارة الغرفة الصناعية ونائباً له وأميناً للسر وأميناً للصندوق .

المادة ٢٩- يتولى مجلس إدارة الغرفة الصناعية المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- إدارة الشؤون الإدارية والمالية للغرفة الصناعية .
- ب- إعداد الهيكل التنظيمي للغرفة الصناعية ورفع لهيئتها العامة للمصادقة عليه .

هكذا حدد الامر

ج- تنفيذ أهداف الغرفة الصناعية ومهامها .

د- إعداد مشروع الموازنة السنوية والميزانية العمومية والحسابات الختامية والتقرير السنوي ورفعها لهيئتها العامة للمصادقة عليها .
هـ- تعيين موظفي الغرفة الصناعية وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم وإنهاء خدماتهم .

أحكام عامة

المادة ٣٠-١- تطبيق الشروط المتعلقة بعضوية المجلس على عضوية مجالس إدارة الغرف الصناعية .

ب- تطبيق الأحكام والشروط المتعلقة بشغور عضوية المجلس وفقد النصاب القانوني وحل المجلس على مجالس إدارة الغرف الصناعية .

ج- تطبيق الأحكام المتعلقة بإجتماعات الهيئة العامة للغرفة على إجتماعات الهيئة العامة للغرف الصناعية .

د- تطبيق الأحكام المتعلقة بإجتماعات المجلس على إجتماعات مجالس إدارة الغرف الصناعية .

هـ- تطبيق الأحكام المتعلقة ببدء السنة المالية وانتهائها للغرفة على الغرف الصناعية .

أحكام انتقالية

المادة ٣١- يشكل الوزير لجاناً لإدارة كل من الغرفة والغرف الصناعية إلى حين إجراء الانتخابات المنصوص عليها في هذا القانون في موعد لا يتجاوز سنة أشهر من تاريخ نفاذ أحكامه وتكون هذه المدة قابلة للتديد بقرار من الوزير .

المادة ٣٢- يكون الوزير هو المرجع المختص بشؤون الغرفة والغرف الصناعية .

المادة ٣٣-١- للوزير تشكيل مجلس استشاري مشترك على النحو المبين أدناه ، وذلك للإستئناس برأيه بخصوص أي أمور تتعلق بقطاعي الصناعة والتجارة :-

١- عضوان على الأقل من أعضاء المجلس .

٢- عضوان من بين الصناعيين .

٣- عضوان على الأقل من بين أعضاء مجالس إدارة الغرف التجارية .

٤- عضوان من بين التجار .

ب- يتم تحديد الأحكام المتعلقة بالمجلس المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ٣٤- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك ما يلي :-

أ- رسوم العضوية للغرف الصناعية .

ب- الأمور المتعلقة بمجلس إدارة الغرفة والغرف الصناعية وتمثيل أي منها لدى الجهات العامة أو الخاصة .

ج- تحديد الموارد المالية للغرفة والغرف الصناعية .

د- تحديد رسوم التصديق على الفواتير وشهادات المنشأ والكشالات والشهادات وجميع المستندات الأخرى التي تستوفى من المؤسسات الصناعية والمؤسسات الحرفية بحيث تكون الرسوم التي تستوفى من المؤسسات الحرفية نصف الرسوم المقررة على المؤسسات الصناعية .

هكذا حصل

المادة ٣٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٢٠٠٣/٢/١٨

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية الدكتور عبدالرزاق طيبيشات	وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعمال الدكتور محمد عطاش العدوان
وزير التنمية الإدارية وزير البيئة الدكتور محمد الذنيبات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حمضي أبو غدا	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير النقل وزير السياحة والآثار نادر الذهبي
وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير العمل ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة المهندس مزاحم المحيسن	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير
وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باله	وزير الدخالية قحطان المجالي	وزير الصحة الدكتور وليد المعاني
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طارق الفايل	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة محمد سامر الطويل

هـ- أسلوب الادارة المالية وجميع ما يتعلق بها من أمور .
و- الاحكام والاجراءات المتعلقة باي انتخابات تتم وفقا لاحكام هذا
القانون بما فيها الترشيح لها والمدد الخاصة بها .

المادة ٣٥- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ويتم نشرها في
الجريدة الرسمية.

المادة ٣٦- أ- تلغى الاحكام المتعلقة بالغرف الصناعية الواردة في قانون الغرف
التجارية والصناعية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٩ وتعديلاته ولا يعمل بأحكام
أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .
ب- اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، تحل الغرفة محل غرفة صناعة عمان
أو أي غرفة صناعية أخرى ورد النص في أي تشريع على تمثيل أي منها
لدى أي جهة عامة أو خاصة .

هكذا حصل